نحو منظور تداولي لدراسة البلاغة العربية

مشروع لربط البلاغة بالاتصال

د. خليفة بوجادي
جامعة سطيف/ الجزائر

مدخـــل

تـذهب هـذه المداخلـة إلى أن الاعتـداد بالمفـاهيم التداوليـة[1] التـي تعرضـها اللـسانيات الحديثـة، خـلال تـدريس البلاغـة العربيـة، سـيجعل مباحثها أكثر حيوية، وأوفر حظا في تلقيها لـدى المتمدرسين، لا سيما وقد صـارت مرتبطـة بـالواقع الفعـلي لاستخدام اللغـة؛ وهـي في ذاتهـا اتـصالٌ وتداول.

١- في البلاغة العربية والاتصال:

من أهم العلوم المكتملة في الـدرس العـربي القـديم، البلاغـة، إذ تمثل علما للاتصال، يتناول كل ما يرتبط باستعمال اللغة وممارستها، من دون أن تستثني في ذلك شيئا مما لـه علاقـة بالتواصل. وهـي مـن أحسن مـا يتنـاول إبراز العلاقات التداولية في اللغـة، لأنهـا تهـتم بدراسـة التعبير على مختلف مستوياته: اللفظية والتركيبية والدلالية، والعلاقات القائمة بينها.

وإذا كانت التداولية في أوجز تعريفاتها، هي دراسة مناحي الكلام، أو دراسة اللغة حين الاستعمال، فإن البلاغة هي المعرفة باللغة أثناء استعمالها، وبكلمة هي: فنّ القول. ويشمل هذا التعريف مجالين واسعين، يمكن أن تستند إليهما مفاهيمُ أساسية في اللسانيات التداولية:

---

(١) التداولية اصطلاح عربيّ مقابل لـ pragmatic ، إلى جانب : السياقية، الذرائعية، النفعية،... ولكن استخدام "التداولية" أكثر شيوعا منها في التعبير العربي للدلالة على معناها العام " دراسة اللغة أثناء الاستعمال".

- الأول: الفنّ، وهو كل ما يرتبط بالذوق، والاستخدام الشخصي للغة؛ أي أنه يقابل آثار المتكلمين على كلامهم، وكيف يمكن للمتكلم أن يعدّل من موقف سامعه. وهو مجال التداولية الأوسع الذي حدّه (بيرس) في دراسة العلامات وعلاقتها بمستعمليها.

- الثاني: القول، ويشمل الأداء الفعلي للغة؛ أي اللغة في واقع استعمالها.

وقد تناول الدارسون حديثا العلاقة بين البلاغة والاتصال؛ انطلاقا من أن البلاغة إبلاغ، ولا يختلف هذا عن مفهوم الاتصال الذي هو إبلاغ أيضا؛ يقول تمام حسان: "وعندي أن المعنى اللغوي للفظ البلاغة فرع على معنى "الإبلاغ"، أو التواصل الذي هو موضوع من موضوعات علم الاتصال"(١).

ولم يميزوا بين البلاغة العربية وبعض الاتجاهات الحديثة في اللسانيات على نحو ما فعل (محمد العمري) في (بلاغة الخطاب الإقناعي)، مثلا، وهو يذكر أن البلاغة صارت شعبة خاصة بفن التواصل وخطاب الإقناع بـ(الولايات المتحدة)(٢) وفي سياق حديثه عن مراعاة المقام والحال، يقول: "فالبلاغيون العرب، وإن لم يهتموا كثيرا بالدراسة النفسية والأخلاقية للمرسل والمتلقي، حاولوا أن يدرجوا تحت عنوان المقام

---

(١) تمام حسان: المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة (مقال)، مجلة فصول، مج٧، ع ٣ و٤، أفريل-سبتمبر ١٩٨٧، ص٨٧.

(٢) ينظر: محمد العمري: في بلاغة الخطاب الإقناعي، ص١٤

والحال، ملاحظات كثيرة فيما ينبغي للخطيب أن يكون عليه أو يراعيه من أحوال السامعين"(١).

وكذلك (أحمد المتوكل) حيث وازن بين مفاهيم الطلب عند السكاكي، وقواعد الخطاب عند جرايس(٢)، كما ربط (صلاح فضل) بين (مقتضى الحال) و(التداولية) قائلا: "ويأتي مفهوم التداولية هذا، ليغطي بطريقة منهجية منظمة، المساحةَ التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة (مقتضى الحال)، وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية "لكل مقام مقال"."(٣).

أما دلالة (بلغ) لغويا، وأصل استخدامها، فقد ذكر (أبو هلال العسكري) أن "البلاغة من قولهم بلغتُ الغايةَ: إذا انتهيت إليها، وبلغتها غيري. الشيءَ: منتهاه، ... فسُميت البلاغة بلاغة، لأنها تنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه، وسميت البُلغة بُلغة لأنك تتبلّغ بها فتنتهي بك إلى ما فوقها، وهي البلاغ أيضا، ويقال: الدنيا بلاغ، لأنها تؤديك إلى الآخرة. والبلاغ أيضا التبليغ، في قوله تعالى: "هذَا بلاغٌ للنّاس" إبراهيم / ٥٢؛ أي تبليغ"(٤).

---

(١) ينظر: المرجع نفسه، ص٢١.

(٢) أحمد المتوكل: اقتراحات من الفكر اللغوي العبي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي،ص١٧ وما يليها.

(٣) صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، ص٢٦.

(٤) أبو هلال العسكري: كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر، ص٠٦.

فالدلالة العامة لها هي الانتهاء، الوصول، والبلوغ؛ وهي بهذه الدلالة لا تختلف عن مفهوم الاتصال والإبلاغ، بل إنها تقتضي مفهوم التواصل ذاته.

أما ما ورد في مفهومها الاصطلاحي عند علماء العربية؛ فهو لا يختلف عن هذه الدلالات العامة التي يحيل إليها المعنى اللغوي، وتتحدد في البلوغ الذي معناه الوصول والانتهاء إلى نفوس المتخاطبين، نحو ما ذكر (أبو هلال العسكري): "البلاغة كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع، فتمكنه في نفسه كتمكنه في نفسك، مع صورة مقبولة ومعرض حسن."[1].

فهي تقوم على مبدإ الاتصال، واستخدام اللغة استخداما سليما، يضمن وصول المعاني إلى المخاطَبين، كما هي في نفوس المتكلمين؛ بحسب اختلاف أحوالهم ومقاماتهم؛ يقول (العسكري) في (معرفة صنعة الكلام وكيفية نظمه): "وينبغي أن تَعرفَ أقدار المعاني فتوازن بينها وبين أوزان المستمعين، وبين أقدار الحالات؛ فتجعل لكل طبقة كلاما، ولكل حال مقاما، حتى تقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار الحالات. واعلم أن المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من المقال."[2]. فالمتكلم في إنشائه للمعنى يعتدّ بشكل المعاني ونوع المخاطَب، وحال الخطاب ومقامه، وهي كلّها شروط لإحراز المنفعة، ونجاح الإبلاغ،

---

(١) المرجع السابق، ص١٠.

(٢) المرجع نفسه، ص١٣٥

ولا تختلف عما تعرضه اللسانيات التداولية حديثا من شروط نجاح الملفوظ ومبدإ التعاون في الخطاب.

فخلاصتها -إذا- أمران: مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وحسن تأليفه ليَفيَ بغرض الكلام، ويأتي على إقناع المخاطب. ولخصها (الجاحظ) فيما ذكره عن (إبراهيم بن محمد) في قوله: "كفى من حظ البلاغة ألا يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق، ولا يؤتى الناطق من سوء فهم السامع"(١)، ثم قال (الجاحظ): "أمّا أنا، فأستحسن هذا القول جدا"(٢).

يظهر من هذا العرض الوجيز أن من أهم اهتمامات البلاغة العربية ومجالاتها، الإيصالَ والإبلاغ، وتتناول خلال ذلك كثيرا من شروط هذا الإيصال وظروف أدائه، من أحوال مختلفة للمتكلمين، إلى كل ما يرتبط بالمعنى وملابساته، إلى معرفة أقدار السامعين ومنازلهم... ولها بهذا المفهوم مجالات مشتركة مع ما تتناوله اللسانيات التداولية الحديثة، وتحمل كثيرا من القيم التداولية في دراسة اللغة.

ولذلك، فإن العناية بهذا المبدإ في تعليمها وتدريس مفهومها، ملحّةٌ جدا، لتكون أُولى الخطوات للحديث عن التداولية البلاغية في الدرس العربي.

---

(١) الجاحظ: البيان والتبيين، جـ١، ص٨٧

(٢) المرجع نفسه، جـ١، ص ،وذكر القول أيضا ابن رشيق: العمدة، جـ،ص٢٤٦

٢- الأبعاد الاتصالية في علوم البلاغة العربية:

يُفضّل هذه المقال أن يتناول قضايا البلاغة العربية استنادا إلى العناصر الاتّصالية الثلاثة (متكلم، خطاب، مخاطَب)، لتكون أكثر دلالةً على أن البلاغة العربية دَرست اللغة حالَ استعمالها، وبالنظر إلى كل ما يرتبط بالإبلاغ والتواصل من شروط وملابسات، كما أنها طريقة أخرى لتدريس البلاغة العربية وإعادة تصنيف مباحثها من وجهة نظر اتصالية.

أ- تداولية المتكلم في البلاغة العربية:

للمتكلم دور بارز في البلاغة العربية القديمة، بوصفه منتجَ الخطاب وباعثه، ولأنه وحده الذي يستطيع تحديد الدلالات ومقاصدَها، بل إن المعنى في كثير من الحالات مرتبط بما ينويه وما يقصده. والملاحظ أن هذه نقطة اختلاف بارزة بين الدرس العربي عموما في كثير من علومه، وبين اللسانيات الحديثة؛ حيث نشأت هذه الأخيرة في بدايتها متمركزة على بنية اللغة الداخلية، دون اعتداد بأي من عناصر البنية الخارجية، بما فيها المتكلم، وظلت كذلك عقودا، حتى جاءت انتقادات (تشومسكي) الجريئة للمنهج البنيوي الصارم، واعتراضات فلاسفة اللغة على بعض آراء اللسانيات البنيوية، وهناك بدأ الاهتمام بالمتكلم بعدِّه أساس فهم المعنى وقصد الدلالة. أما الدرس العربي عموما، والبلاغي بشكل خاص، فقد قام من بداياته على الاعتداد بمجموع العناصر المسهمة في تشكيل الدلالة، بما فيها

المتكلم، وما ينبغي أن يكون عليه من علم بأحوال الخطاب المختلفة، ودراية بأقدار السامعين ومنازلهم، بحيث يخاطب كل سامع بما يناسبه.

ولقد تعددت أشكال الاهتمام به، بحسب درجة بروزه في عملية الخطاب وانحساره، وبحسب تعدد الموضوعات التي تستدعي ذلك، ومنها:

- مما يحتاج إليه الكاتب، بعدِّه منتجا للخطاب، " معرفة اللغة مما تداول استعماله "(١).

- كثيرا ما ترتبط الدلالة والقصد بحال المتكلم التي تحاكي الملابسات التي يكون فيها، وسماهما ابن جني " الأحوال الشاهدة بالقصود، الحالفة على ما في النفوس"(٢) فيقول:" ألا ترى إلى قوله: تقول وصكَّت وجهَها بيمينها أبعليَ هذا بالرحَى المتقاعسُ؟

فلو قال حاكيا عنها (أبعلي...) من غير أن يذكر صك الوجه، لأعلَمَنا بذلك أنها متعجبة منكرة، لكنه لما حكى الحال، فقال: (وصكت) عُلِم بذلك قوة إنكارها وتعاظم الصورة لها."(٣).

---

(١) ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، جـ١ ص٣٧ .

(٢) ابن جني: الخصائص، جـ١ ص١١٧

(٣) المرجع السابق، جـ١ ص١١٧

فالحال التي يكون عليها المتكلم أثناء أداء الخطاب جزء من تشكيل الدلالة العامة لخطابه، وكأن المعنى الذي يريده ابن جني من هذا البيت، هو مجموع القول (أبعلي...) مع حال (صك الوجه)، مما يشكل قوّةَ الإنكار وشدتَه.

- ومن أحسن ما يرتبط بالمتكلم من قيم تداولية أنهم ميزوا بينه وبين الكلماتي، وعرّفوا المتكلم بأنه"هو فاعل الكلام"[1] تعريفا تداوليا مرتبطا بإنجازه الفعلَ الكلاميَّ حقيقةً في الواقع، ولا يُعدّ متكلما إلا بذلك.
- ومما يرتبط به أيضا، موضوع **القصد** في الكلام والإبلاغ؛ وربما جعلوا المعنى جميعا في القصد؛ قال (ابن فارس):"فأما المعنى فهو القصد"[2].

والقصد أساس عملية التواصل والإبلاغ، وبه وحدَه يمكن عدّ المتكلم متكلما. وقد قادت هذه الفكرةُ البلاغيين العرب إلى عرض مفهوم رائد للفعل، فميزوا بين كون المتكلم حاكيا أو واصفا للكلام؛ نحو عدِّ (الخفاجي) الكلامَ (فعلا) لا يختلف عن الضرب، التحريك، الإسكان... في وصف ما هو عليه في الواقع. ويُميَّز المتكلم "إن المكلم لغيره إنما يحصل مكلما له بأن يقصده بالكلام دون غيره، ويكون آمرا له متى قصده بالكلام..."[3]، فلا يُعدّ مكلما له ما لم يَقصد.

---

(١) العسكري: الفروق في اللغة، ص٢٧ .

(٢) ابن فارس: الصاحبي، ص١٩٢

(٣) القاضي عبد الجبار: المغني/ ٧٢، نقلا عن عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص١٤٦ .

وقد قادت هذه الفكرةُ البلاغيين العرب إلى عرض مفهوم رائد للفعل، فميزوا بين كون المتكلم حاكيا أو واصفا للكلام؛ نحو عدِّ (الخفاجي) الكلامَ (فعلا) لا يختلف عن الضرب، التحريك، الإسكان... في وصف ما هو عليه في الواقع. ويُميَّز المتكلم "بحسب أحواله من قصده وإرادته واعتقاده وغير دلك من الأمور الراجعة إليه حقيقة أو تقديرا"[١].

وهذا مذهب فريد في التفكير البلاغي العربي، لا فرقَ بينه وبين ما يعرضه (أوستين) في بداية تأسيسه لنظرية أفعال الكلام، بافتراضه قسما جديدا سماه (الأفعال الإنجازية)[٢].

وبذلك فإن أهمّ ما يتولد عن القصد مفهوم رائد للفعل في الدرس العربي؛ يعبر عن الأداء الفعلي للغة من طرف المتكلم؛ يقول ابن خلدون في ذلك: "اعلم أن اللغة في المتعارف عليه هي عبارة المتكلم عن مقصوده. وتلك العبارة فعل لساني ناشىء عن القصد بإفادة الكلام."[٣]، وهذا من أحسن تعريفات اللغة التي ربطتها بالاستخدام، والأداء الفعلي لها من المتكلمين المبني على إرادتهم. ويقول في موضع آخر: "ويبقى من الأمور المكتنفة بالواقعات المحتاجة للدلالة، أحوالُ المتخاطبين أو الفاعلين، وما

---

(١) المرجع نفسه، ص٤٤

(٢) ينظر: فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر صابر الحباشة، دار الحوار، سورية، ط ١، ٢٠٠٧، ص ٥٣ وما يليها.

(٣) ابن خلدون: المقدمة، ص٥٦٥ .

يقتضيه حال الفعل وهو محتاج إلى الدلالة عليه، لأنه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلم فقد بلغ غاية الإفادة في كلامه."(١)؛ فعلى المتكلم أن يكون عارفا بالواقعات، وأحوال الكلام وظروف التخاطب.

- كما يقوم التمييز بين **البلاغة والفصاحة** عند البلاغيين على كل من المتكلم والكلام في ذاته؛ جاء في الإيضاح "كل واحد منهما (البلاغة والفصاحة) تقع صفة لمعنيين: أحدهما الكلام. والثاني المتكلم، كما في قولنا (شاعر فصيح، أو بليغ)، و(كاتب فصيح، أو بليغ)."(٢). وتظهر فصاحة المتكلم في "ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح"(٣) فهي تقوم على قدرة ترتبط بالمتكلم في ذاته. فضلا عن أن هذه الشروط لا تختلف عما اقترحه (جرايس) في (شروط الخطاب)(٤).
- ويستند باب **الحقيقة والمجاز** إلى المتكلم أيضا؛ حيث ميز البلاغيون بين أربعة أحوال(٥):

---

(١) المرجع نفسه، ص٥٤٥-٥٤٦.

(٢) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص٧٢.

(٣) المرجع نفسه، ص٧٩.

(٤) ينظر صلاح اسماعيل: نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، الدار المصرية السعودية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٨٦ وما يليها.

(٥) المرجع نفسه، ص٩٧-٩٨.

* مطابقة الواقع واعتقاده: نحو قول المؤمن: يشفي الله المريض؛ ذلك أن هذه العبارة لا تكفي في ذاتها بقدر ما تستند إلى طبيعة قائلها، وموقفه مما ورد فيها.

* مطابقة الواقع دون اعتقاده؛ نحو قول المعتزلي، لمن لا يعرف حاله المخفية: خالق الأفعال كلها هو الله.

* مطابقة الاعتقاد دون الواقع؛ كقول الجاهل: شفى الطبيب المريض.

* ما لا يطابق واحد منهما؛ نحو الأحوال الكاذبة، والتي يعلم المتكلم حالها دون المخاطب.

- **وصدق الخبر أو كذبه**، مرتبط بالمتكلم أساسا؛ فيما يراه في الواقع أو ما يعتقده في نفسه، نحو ما انفرد به (النّظّام) عن الجمهور بتعريف الصدق؛ بأنه ليس ما طابق حكمه الواقع، بل ما طابق اعتقاد المخبر صوابا كان أو خطأ. والكذب عدم مطابقة حكمه له.[(١)] محتجا في ذلك بقوله تعالى﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾[(٢)]؛ حيث كذبهم في قولهم (إنك لرسول الله) وإن كان مطابقا للواقع لأنهم لم يعتقدوه. ومحتجا أيضا بأنه من اعتقد أمرا فأخبر به، ثم ظهر خبره بخلاف الواقع، يقال ما كذب ولكنه أخطأ.[(٣)]

---

(١) ينظر المرجع السابق، ص٨٦

(٢) المنافقون/ ٠١.

(٣) ينظر: القزويني: الإيضاح، ص٨٦.٨٧.

- ويعدّ حديث السكاكي عن مراتب الكلام (البليغ)، من أحسن مواضع الاهتمام بالمتكلم؛ حيث جعلها بحسب القصود المختلفة. ومثاله الآية الكريمة: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾[1]؛ حيث يتدرج في بيان عدول المتكلم من مرتبة كلامية إلى أخرى، بطريقة لا تختلف عما يعرضه دارسو الحجاج المحدثون، حينما يبحثون في مختلف مراحل الاستدلال التي يتوخاها المتكلم لينتقل من جملة إلى أخرى؛ فيذكر أن المتكلم يترك في المرتبة الأولى(يا ربي، قد شخت) لتوخي مزيد التقرير، إلى تفصيلها. ثم يترك مرتبة ثانية (ضعف بدني وشاب رأسي) لاشتمالها على التصريح. ليعدل عن الكناية في المرتبة الثالثة (وهنت عظام بدني) ليؤكدها بـ(إن).... ويبقى يتدرج في ذلك من بليغ إلى أبلغ، إلى الإجمال والتفصيل، ليترك في المرتبة الثامنة الأخيرة توخيا لشمول الوهن للعظام فردا فردا، جمعَ العظام إلى الإفراد، ليبعد إمكانية حصول وهن المجموع بالبعض دون كل فرد... فيحصل: "إني وهن العظم مني"، فضلا عن أنه بدأها باختصار في البداية من (يا رب) إلى (رب) مما يؤذن باختصار ما يورد[2].

- وفي (**باب الالتفات**)، ذكر السكاكي معنيين يرتبطان بالمتكلم؛ الأول: حالته النفسية، حين ربط بين الالتفات في اللغة وبين تغير الحالة المزاجية

---

(١) مريم/ بعض الآية ٠٤.

(٢) السكاكي: مفتاح العلوم، ص٢٨٥-٢٨٧.

للمتكلم[١] والثاني: مكانة المتكلم الاجتماعية، يقول: "وتترك الحكاية إلى المظهر إذا تعلق به غرض فعل الخلفاء؛ حيث يقولون: أمير المؤمنين يرسم لك، مكان أنا أرسم، وهو إدخال الروعة في ضمير السامع وتربية المهابة، أو تقوية داعي المأمور."[٢]

وفي هذا الالتفات عدول عن الخطاب المباشر: آمرك (يقولها الخليفة، أو مدير لعامل..) إلى خطاب آخر باسم المنصب والصفة (أمير المؤمنين يأمرك، المدير يأمرك..). وهذا قصدٌ من المتكلم أن يلفت انتباه مخاطبه إلى ظروف الخطاب ودواعيه، ولوازمه، مما يدفع على تلقي الأمر بهذه اللوازم والظروف، ويربي في نفسه بواعث الالتزام بالأمر وتلقيه... وهذا مجال حيّ من مجالات اللسانيات التداولية الحديثة.

٢- تداولية المخاطَب في البلاغة العربية:

يحظى السامع في العملية الإبلاغية في الدرس البلاغي العربي القديم بأهمية لا تقل عن أهمية المتكلم؛ ولئن كان هو منشئ الخطاب ومنتجه، ويسمُه بكثير مما يميزه متكلما عن الآخرين، فإن السامع هو من يُنشَأ له الخطاب ومن أجله، وهو مشارك في إنتاج الخطاب مشاركة فعالة، وإن لم تكن مباشرة؛ فالمتكلم حين يراعي مقام الخطاب، وأحوال السامع، وأشكال إلقاء الخبر إليه، وأنماط الطلب التي ينشئها.... وما إلى ذلك من

(١) ينظر: المرجع نفسه، ص١١٣

(٢) المرجع السابق، ص١١١

ظروف الحديث المختلفة، فهو إنما يستحضر السامع في كل عملية إبلاغية، ولو بصورة ذهنية، إن لم يكن حاضرا عيانا.

وخلاصة ذلك أن الخطاب، كما يحمل الخصائص التمييزية للمتكلم، فهو ينبئ بطبيعة السامع الذي أنشئ من أجله. بل إن الخطاب في ذاته يكون في أغلب الحالات حسب ما يريده السامع لا المتكلم. وتلك هي سمة اللسانيات التداولية الحديثة التي تتقاطع فيها مع البلاغة العربية؛ حيث إن من أهم مجالاتها الاهتمام بالسامع واعتبار المخاطب، والاعتداد بكل العناصر الفاعلة في الإبلاغ.

وفيما يلي بيانٌ لمدى حضور الاهتمام بالمخاطَب في البلاغة العربية، من خلال الموضوعات المختلفة الواردة في ذلك.

- عرّف بعضهم **الكلام** اعتدادا بالسامع، نحو(ابن فارس) الذي يقول: "أما واضحُ الكلام فالذي يفهمه كل سامع عرف ظاهر كلام العرب، كقول القائل: شربت ماء، ولقيت زيدا."[1].

كما حصروا **إفادة الخبر** في"استفادة المخاطب من ذلك الحكم. كقولك: زيد عالم لمن ليس واقفا على ذلك"[2]. يضاف إلى ذلك ما ذكره الرازي في شرحه للخبر في ﴿أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[3]، يقول: "يقتضي أن يكون

(١) ابن فارس: الصاحبي، ص٧٤.

(٢) السكاكي: مفتاح العلوم، ص١٦٦.

(٣) (البقرة/ بعض الآية ٣١.

المخاطبون بهذا الخطاب عالمين بتلك الأشياء، حتى يصحّ مطالبتهم بذكر أسمائها."[1]؛ فوضوح الكلام متعلق بمدى فهم السامع له، بناء على ما هو متداول في اللسان العربي. وفي هذا قيمة تداولية هامة ترتبط بالسامع، بعدّه أهم عنصر في العملية الإبلاغية.

وفي **حديث (المبرد) إلى (المتفلسف الكندي)** فيما رواه ابن الأنباري من سؤال الكندي إلى المبرد بأنه يجد في كلام العرب حشوا، يظهر من قولهم: (عبد الله قائم)، ثم (إن عبد الله قائم)، ثم (إن عبد الله لقائم)، والمعنى واحد، فأجابه المبرد: "بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم عبد الله قائم إخبار عن قيامه. وقولهم: إن عبد الله قائم جواب عند سؤال سائل، وقولهم: إن عبد الله لقائم جواب عند إنكار منكر لقيامه."[2]وعلى هذا يمكن القول بأن البلاغة العربية ميزت بين ثلاثة مخاطبين[3]:

١- المخاطب خالي الذهن من الحكم الذي تضمنه الخبر، ويكون بأن يُفرغ المتكلم ما ينطق به في قالب الإفادة، وأن يقصد في خبره ذاك إفادة المخاطب، وهو خبر ابتدائي، نحو قول الشاعر:

---

(١) الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٧٤.

(٢) الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص٢٢٢.

(٣) ينظر: - السكاكي: مفتاح العلوم، ص١٧٠-١٧١.
- محمد العمري: في بلاغة الخطاب الإقناعي، ص٣٥.
- القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص٩٢ ومايليها.
- أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص٤٧٩.

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى   فصادف قلبا خاليا فتمكّنا

٢- المخاطب الشاك المتردد، يكون حين يتردد المخاطب في حكم الخبر، ولا يعرف مدى صحته، كأن يتصور طرفي الخبر ويتردد في إسناد أحدهما إلى الآخر، فيلجأ المتكلم إلى إنقاذه من الحيرة، وكأنه يلقي الخبر إلى طالب ما، ويستحسن تقويته بإدخال (اللام) أو (إن) على الجملة (إن زيدا عارف-لزيد عارف). ويسمى الخبر عندها: خبرا طلبيا.

٣- المخاطب الجاحد المنكر للخبر إنكارا يحتاج إلى أن يؤكد بأكثر من مؤكد؛ ذلك أن المخاطب حاكمٌ في الخبر بخلافه، ولذلك وجب على المتكلم رده إلى حكمه، نحو خطاب المرسلين لأهل القرية بعد تكذيبهم في سورة (يس): ﴿قَالُوا۟ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [1]، وهو خبر إنكاري.

ومن مباحث الاهتمام بالمخاطب أيضا **التأدب في الكلام واعتبار السامع**؛ حين يلجأ المتكلم إلى العدول عن دلالة الكلام إلى غرض آخر، تأدبا مع المخاطب؛ فلو أن أحدهم قُدّم له طعام لا يشتهيه، فهو لا يبلّغ ذلك بشكل مباشر إلى مخاطبه، بل يعدل إلى ذكر سبب آخر لا يُحرج مخاطبه، كأن يقول مثلا: أشكو من ألم في المعدة أو غيرها. وفي هذا عدول عما يريده

---

(١) يس/ الآية ١٦.

المتكلم إلى غرض آخر تقتضيه طبيعة السامع، ومخالفة لمبدإ (التعاون) الذي يفترضه (جرايس) حديثا، وتقوم عليه حِكم الحديث لديه، حيث "يضطر المشارك في الحدث الكلامي أن يخالف مبدأ التعاون، إيثارا لمبدإ التأدب"(1) ومن فوائد التأدب في الحديث واللطف فيه، أن يُعرَض الخطاب في أسلوب لا ينفّر السامع، ولا يصف المتكلم بالاستعلاء والترفع. وفي القرآن الكريم كثير من شواهد أدب الحديث، منها خطاب موسى- عليه السلام- لفرعون: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ۝١٨ وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ﴾(2)؛ حيث أخرج الكلام مخرج العرض والسؤال لا مخرج الأمر والإلزام، وهو ألطف.(3)

- الحذف والافتراض المسبق:

هو"حذف بعض الكلام لدلالة الباقي عليه"(4)، ويسمى أيضا الاكتفاء، وهو ليس مرتبطا بنص الخطاب وحده، بقدر ما يتعلق بالسامع وعلاقته بالخطاب، وكثيرا ما تميل إليه اللغات، لكن بما يمكن للسامع أن يفهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة(5)، وتلك هي شروطه التي وضعها البلاغيون والنحاة وهي مرتبطة بمدى حضور السامع في العملية

---

(1) شاهر الحسن: علم الدلالة ؛ السيمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية، ص١٧٤

(2) النازعات/ ١٨-١٩.

(3) عبد الفتاح لاشين: ابن القيم وحسه البلاغي في تفسير القرآن، ص١٨٠-١٨١.

(4) ابن رشيق: العمدة، جـ١، ص٢٥١ .

(5) طاهر حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص٦، نقلا عن: صبحي إبراهيم الفقي: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، جـ٢ ص١٩١.

الإبلاغية، ومعرفته بمواطن الحذف، والقرائن الدالة على المحذوفات، نحو الشروط التي أوضحها (ابن جني) لحذف الصفةمثلا[1]. ومن دواعيه أن المتكلم يرى أحيانا أن ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عند الإفادة أزيد لها بتعبير (عبد القاهر الجرجاني) في باب الحذف[2].

ومن فوائده ما ذكره (الزركشي) من "التفخيم والإعظام، لما فيه من الإبهام، لذهاب الذهن في كل مذهب، وتشوفه إلى المراد، فيرجع قاصرا عن إدراكه، فعند ذلك يعظم شأنه، ويعلو في النفس مكانه. ألا ترى أن المحذوف إذا ظهر في اللفظ زال ما كان يختلج في الوهم من المراد، وخلص للمذكور."[3]. وفي هذا تصوير لحال السامع وهو يتلقى الخطاب المتسم بالحذف؛ حيث يُعْمِلُ الذهن في بحث المحذوف ويقف على أسراره حين لا يجده مذكورا، وأول ما يحصل لديه عظم شأن الخطاب وعلو مكانه.

وخلاصتُه، أن المتكلم لا يحذف شيئا من خطابه ما لم يكن في مقدور السامع معرفته، بناءً على افتراضات مسبقة، نحو: شاهدت رجلا؛ تكون لمتلق خالي الذهن من موضوع الحديث، أما شاهدت الرجل؛ فتفترض أن المعلومة موجودة في ذهن من يتلقاها مسبقا.

---

(١) ابن جني: الخصائص، جـ١، ص٢٤٧.

(٢) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص١٤٦.

(٣) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، جـ٣، ص١٠٤.

- **الالتفات وأثره على السامع:**

الالتفات من البديع ومحاسن الكلام، وهو مأخوذ من التفات الإنسان عن يمينه وشماله[١]. ولا يبدو أثره على السامع، حين يدرك انتقال الخطاب من أسلوب إلى آخر ومن حال إلى حال؛ لذلك فهو مرتبط به، ويحفل بكثير من القيم التداولية لما له من تأثير على السامع، على نحو ما يوضح القزويني: "إن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسن تطريةً (تجديدا) لنشاط السامع، وأكثر إيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد"[٢]. فتنويع أساليب الخطاب له وقعه على السامع، إذ يأخذ به من نشاط إلى آخر، ومن وضع إلى وضع، مجدِّدًا في أحوال تلقّيه له. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَّقَدۡ جِئۡتُمۡ شَيۡـًٔا﴾[٣]، وشاهد الالتفات فيه انتقال الخطاب من الغيبة (وقالوا اتخذ) إلى الخطاب (لقد جئتم) وغرضه "زيادة التسجيل عليهم بجراءتهم على الله تعالى والتعرض لسخطه، وتنبيه لهم على عظم ما قالوه، كأنه يخاطب قوما حاضرين بين يديه منكرا عليهم وموبخا لهم"[٤].

---

(١) ابن الأثير: المثل السائر، ج٢، ص٠٣.

(٢) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص١٦٠

(٣) مريم / ٨٨-٨٩.

(٤) ابن الأثير: المثل السائر، جـ٢ ص٠٥.

وهذا أحد أشكاله، أن يتم الانتقال من الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى الخطاب، إلى جانب الرجوع عن فعل المضارع إلى فعل الأمر، أو عن الماضي إلى الأمر، والإخبار عن الماضي بالمستقبل أو العكس. وهي الأشكال الثلاثة التي فصّلها ابن الأثير، وذكر أوجه أغراضها[١]، وتقوم في أغلبها على أثر هذه الانتقالات على السامع وكيفية تلقيه لها، وما يمكن أن تبعثه في نفسه من نشاط، وتحديد موقفه من الخطاب.

- أسلوب القصر وموقف السامع من الخطاب:

يعد القصر – وهو من علم المعاني- أحد الموضوعات البلاغية التي تهتم في مباحثها بالسامع، وموقفه من الخطاب. ومعناه"يرجع إلى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان، كقولك: زيد شاعر لا منجم، لمن يعتقده شاعرا ومنجما."[٢]

فهو يقوم أساسا على تحديد موقف السامع مما يتلقاه؛ وتغيير ما يعتقده إذا كان مخالفا للحكم، وهو- بهذا المفهوم – يشترك مع مجالات اللسانيات التداولية التي تتناول ما يرتبط بالسامع في دراستها للغة.

ويبدو هذا الارتباط أكثر، إذا ما تتبعنا أنواعه المتعددة بحسب أحوال السامع ومواقفه؛ فقد ميز القزويني بين حالتين للمخاطب في أساليب القصر[٣]:

---

(١) ينظر: المرجع نفسه، جـ٢ص٠٣-١٣.

(٢) السكاكي: مفتاح العلوم، ص٢٨٨.

(٣) تُراجع في: القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص٢١٣-٢١٤.

- **المخاطب الأول**: يعتقد الشركة، أي اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة وغيرها جميعا، فيكون القصر حقيقيا، نحو: ما زيد إلا كاتب، لمن يعتقد أنه يتصف بصفات أخرى غير الكتابة.

- **المخاطب الثاني**: يعتقد العكس؛ أي اتصاف ذلك الأمر بغير تلك الصفة، فيكون فيها القصر قصر قلب، لأنه يتم فيه قلب حكم السامع؛ نحو: ما شاعر إلا زيد، لمن يعتقد أن غيره شاعر أيضا. والقصر بحسب هذين الحالتين يقوم مفهومه على السامع أساسا، وبذلك فهو يُدرَج ضمن الاهتمامات التداولية في الدرس العربي القديم. إضافة إلى اهتمامه بالسامع أيضا، في كثير من طرقه التي فضلتها كتب البلاغة، حيث تتعدد بتعدد أحواله، وتتنوع بتنوع الأغراض التي يتوخاها المتكلم في السامع. (١)

- **أسلوب الحكيم ومخالفة حال المخاطَب:**

هو من مباحث البلاغة العربية، وإن كان من إنجاز المتكلم، فهو مرتبط أساسا بالسامع، لأنه متوقف عليه؛ و"هو تلقي المخاطب بغير ما يترقب، بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيها على أنه الأَوْلى بالقصد، أو السائل بغير ما يتطلب، بتنزيل سؤاله منزلة غيره، تنبيها على أنه الأَوْلى

---

(١) يمكن مراجعتها في: - المرجع نفسه ص٢١٥ وما يليها.
- السكاكي: مفتاح العلوم، ص٢٨٨.

بحاله المهم له."[1] فالسامع أمام هذا الأسلوب نوعان؛ إما أن يكون مترقبا لخبر ما من المتكلم؛ فيحمل كلامه خلاف ما يترقبه تنبيها على أنه ما ينبغي أن يترقبه، نحو الآية ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ﴾[2]؛ فقد تلقى غير ما كان يترقب.

وإما أن يكون قد سأل عند أمر ما، فيحمل سؤاله على أنه سؤال آخر وهو الأولى لحاله، نحو:

أتتْ تشتكي عندي مزاولةَ القِرى ... وقد رأتِ الضِّيفَانَ ينحُون منزلي

فقلتُ كأني ما سمعتُ كلامَها ... همُ الضيفُ، جدِّي في قراهم وعجِّلي

وهو في هذه الحال يرتبط كثيرا بالمخاطب حين نتلقاه بغير ما يترقب، وبالسائل الذي يلقى غير ما يتطلب.

ومن قيمه التداولية في الخطاب أنه يأتي غالبا للتظرف، والتخلص من إحراج السامع[3] وربما صادف المقام المناسب، فحرك من نشاط السامع، فسلبه حكم الوقور وأبرزه في معرض المسحور، ولا يخفى ما له من أثر في العملية الإبلاغية بين المتكلم والسامع.

(١) أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص١٢٠.

(٢) ينظر: أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص١١٩-١٢٠.

(٣) ينظر: أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص١١٩-١٢٠.

وعموما، فإن حضور السامع يكاد يكتنف كل عملية إبلاغية، بل إنه يُعتدّ به في كل كلام؛ ورد في مفاتيح الرازي: "إنا إذا تكلمنا بكلام نقصد منه تفهيم الغير، عقلنا معاني تلك الكلمات، ثم لما عقلناها أردنا تعريف غيرنا تلك المعاني، ولما حصلت هذه الإرادة في قلوبنا، حاولنا إدخال تلك الحروف والأصوات في الوجود لنتوسل بها إلى تعريف غيرنا تلك المعاني."(١)

جـ- تداولية الخطاب في ذاته، في البلاغة العربية:

يجد المتأمل في الدرس العربي، على اختلاف علومه، أنه لم يفصل البنى اللغوية التي تناولها عن واقع استعمالها، فضلا عن وصْفِه اللغةَ أثناء استعمالها خطابا. وهذه من أهم القيم التداولية التي يتميز بها، والتي لا يختلف فيها عن مجال التداولية الذي حدده اللسانيون حديثا في وصف اللغة في استعمالاتها، دون تجريدها من تداولها العادي.

ونتناول فيما يلي مسألتين ترتبطان بالخطاب في ذاته، هما: مقتضى الحال، الإنشاء والخبر.

- الخطاب ومقتضى الحال:

إن فكرة مقتضى الحال تداولية أساسا؛ حيث نتجت في الشروط التي يكون بها الخطاب مطابقا للحال التي يستخدم فيها بين المتكلم والسامع،

---

(١) فخر الدين الرازي: التفسير الكبير: مفاتيح الغيب، ج٢١ ص٤٨. نقلا عن: عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية. ص٢٩٧

ومختلف الملابسات التي تكتنف ذلك. وتقوم البلاغة في مجموعها على هذه الفكرة لدى الكثيرين؛ ورد في الإيضاح: "وأما بلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته."(١).

ومفهوم الحال لا يختلف عن مفهوم المقام "الذي يشمل مجموعة الاعتبارات والظروف والملابسات المحيطة بالنشاط اللغوي، وتؤثر فيه، بحيث لا تتجلى دلالة الكلام إلا في ظلها"(٢).

ومقتضى الحال مختلف باختلاف مقامات الكلام؛ من مقام التنكير إلى مقام التعريف، ومن مقام الإطلاق إلى مقام التقييد، ومن مقام التقديم إلى مقام التأخير(٣)... وغيرها من المقامات التي يتحدد بها شكل الخطاب ليكون مطابقا لمقتضى حال استخدامه. ولا تتحدد قيمة الكلام فيستحسن ويقبل إلا بالنظر إلى مدى حصول هذه المطابقة للاعتبار المناسب. وعلى خلاف ذلك يظهر انحطاط الكلام بعدم حصولها(٤). ثم يخلص (القزويني) بعد ذلك إلى قوله: "وهذا- أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال- هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم"(٥).

---

(١) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص٨٠.

(٢) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، مج٣ ص٥٧٤.

(٣) ينظر: القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص٨٠.

(٤) ينظر: المرجع السابق نفسه، ص٨٠

(٥) المرجع نفسه، ص٨١

ومن أول النصوص العربية التي اهتمت بمقتضى الحال، ما أورده الجاحظ من حديث بشر بن المعتمر: " و إنما مدار الشرف (شرف المعنى) على الصواب و إحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من المقال."[1] فشرف المعنى ووجه قبوله قائم على صوابه وصحته، مع ما يقدمه من فائدة للمخاطب (وهذا هو مبدأ المنفعة؛ أحد أسس التداولية اللسانية الحديثة) إلى موافقته لمقام المخاطب وحاله. وتتلخص في العبارة المشهورة "لكل مقام مقال"؛ حيث "ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار السامعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات"[2].

فمن أجل إحراز المنفعة وفائدة المخاطب، يوازن المتكلم بين المعنى والمخاطب والحال، ويوازن بينها بمقدار. وتسُوق هذه الفكرة إلى أن بنية الخطاب تختلف باختلاف أغراضه، وهذا وجه آخر من أوجه اختلاف مقامات الخطاب.

ومن أهم ما يذكر في اختلاف مقامات الكلام وقيمته في البلاغة العربية، نص السكاكي الذي يختلف كثيرا عما يعرضه الدرس الحديث في

(١) الجاحظ: البيان والتبيين، جـ١ ص١٣٦.

(٢) المرجع نفسه، جـ١ ص١٣٨-١٣٩.

نظرتـه إلى دلالـة الخطـاب؛ حيـث لا تتحـدد إلا في الـسياق والموقـف الاجتماعي، والربط بين الخطاب والمقام؛ يقول(والإطالة في النص يقتضيها المقام): "لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، وكذا مقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد يباين الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار؛ جميع ذلك معلوم لكل لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر."(١)

فقد حدد طبيعة الخطاب (شكر، شكاية، تهنئة، تعزية، مدح، ذم، ترغيب...) بحسب الظروف المحيطة، وبحسب غرض الكلام وقصده، ثم بحسب المخاطب. وهي العناصر المتضافرة في إنتاج الخطاب، كما يشرحها الدرس اللساني الحديث.

- الإنشاء والخبر، ونظرية أفعال الكلام:

يكاد يُجمع الدارسون المحدثون على أن ما قدمه العرب في باب (الخبر والإنشاء)، سواء أكانوا لغويين أم بلاغيين أم أصوليين، لا يختلف عما تعرضه نظرية الأفعال الكلامية الحديثة التي قدمها (أوستين) وطورها

---

(١) السكاكي: مفتاح العلوم، ص، ١٦٨.

(سورل)[1]؛ ذلك أن البلاغيين مثلا، تناولوا في باب المعاني (الخبر والإنشاء) وعلاقتهما بالخارج؛ فالخبر ما احتمل الصدق أو الكذب بالنظر إلى درجة مطابقته للخارج أو مخالفته. وأهل اللغة "لا يقولون في الخبر أنه أكثر من إعلام. والخبر هو العلم. وأهل النظر يقولون الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه."[2]

أما(الإنشاء) فلا يرتبط مفهومه بالصدق والكذب، ويتميز بأن مدلوله يتحقق بمجرد النطق به والطلبي منه " ما يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل"[3][3].

وهي الفكرة نفسها التي مر عرضها (أوستين) في مبحث الأفعال الكلامية؛ حيث ثار على آراء الوضعيين، وميز بين نوعين من الأفعال التقريرية والإنجازية، من حيث درجة تحققها في الخارج وموقف المتكلم[4].

يقول (أحمد المتوكل)في ذلك: "من المعلوم أن الفكر اللغوي العربي القديم يتضمن ثنائية "الخبر/ الإنشاء" التي تشبه إلى حد بعيد الثنائية

---

(١) Austin j l: quand dire c est faire; traduction de Gilles lane. Edition de seuil paris; France; ١٩٧٠
Searle j;sens et expression; etude de theorie des actes de langage; tra Joelle proust; paris; minuit ١٩٨٢

(٢) ابن فارس: الصاحبي، ص١٧٩

(٣) السيوطي: شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، ص٤٨.

(٣) السيوطي: شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، ص٤٨.

(٤) Austin j l: quand dire c est faire; traduction de Gilles lane. Edition de seuil paris; France; ١٩٧٠

الأوستينية" الوصف/ الإنجاز"، كما يدل على ذلك تعريف القدماء للخبر والإنشاء"[١].

أما عن القيم التداولية التي يحملها كل من مفهومي الخبر والإنشاء، فلأن البلاغيين فرقوا بينهما انطلاقا من علاقتهما بالواقع، وبالنظر إلى مقياس الصدق والكذب الذي يبحث في مدى مطابقة مدلول الكلام للواقع الخارجي أو انتفائها.

وتكاد تنحصر معاني الكلام عند البلاغيين العرب واللغويين، وأهل البيان قاطبة،في الخبر والإنشاء. لولا أن منهم من تجاوز هذين المعنيين إلى معان أخرى، نحو ابن فارس في باب (معنى الكلام) في (الصاحبي)، يقول: "وهي عند أهل العلم عشرة: خبر واستخبار، وأمر ونهي، ودعاء وطلب، وعرض وتحضيض، وتمن وتعجب"[٢].

وحصر الخبر في الإعلام[٣]، والاستخبار في الاستفهام[٤]، والأمر في "ما إذا لم يفعله المأمور به سمي عاصيا"[٥] إلى آخر عرضه وتفصيله.

---

(١) أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، ص٣٧. والفكرة نفسها في:
- شاهر الحسن: علم الدلالة، ص١٨٢.
- محمود أحمد نخلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص٨٥.
- الطلحي بن ضيف الله: دلالة السباق، ص٢٣٢.

(٢) ابن فارس: الصاحبي، ص١٧٩.

(٣) المرجع نفسه، ص١٧٩

(٤) المرجع نفسه، ص١٨١

(٥) المرجع نفسه، ص١٨٤

واقترح غيره عشرة أخرى هي: "نداء، ومسألة، وأمر، وتشفع، وتعجب، وقسم، وشرط، ووضع، وشكر، واستفهام"(١).

والواقع أن تقسيم الكلام إلى هذه المعاني والأغراض، قائم على الأحوال المختلفة للكلام بحسب المتكلم وقصوده، والسامع وتأويله، والمقام وسياقاته. وهذه كلها شروط تداولية للخطاب، اهتم بها كثيرا البلاغيون العرب، واحتفى بها اللسانيون التداوليون المحدثون، فالخبر مثلا إفادة المخاطب بشيء مجهول عنده، أما الاستخبار فيكون في حال ثانية، بحيث يكون المتكلم قد تلقى خبرا مما ينشئ لديه طلبا ثانيا يسمى استخبارا... وهكذا.

ولئن تعددت هذه المعاني، فلأن أحوال التواصل متعددة ومتباينة، وهي لا تبعث على التذمر، بقدر ما توحي بغنى الدرس العربي البلاغي، بظروف التواصل وملابساته.

وفصّلوا أيضا مواضع التداخل بينهما؛ فقد يقع الخبر موقع الإنشاء، ومن أغراضه التي ذكرها القزويني: "للتفاؤل، أو لإظهار الحرص في وقوعه، والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتمل الوجهين، أو للاحتراز عن صورة الأمر. أو لحمل المخاطب على المطلوب..."(٢).

---

(١) ذكرها الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ص٣١٦.

(٢) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص٢٤٥.

وممّا أوردوه أيضا في هذا الباب أن يعبر بالأمر لكن الدلالة ماض، نحو مدلول (اعملوا) في نص الحديث الشريف "... لعلّ الله اطّلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد وجبتْ لكم الجنة أو قد غفرت لكم"[1]، فلا يمكن أن يفهم من (اعملوا) الإباحة بأن يفعلوا أي شيء، وهي ليست للاستقبال، بقدر ما هي للماضي، وتقديره: "أيّ عمل كان لكم قد غفرته"[2].

وقد يكون القصد إدخال الروعة والمهابة في ضمير السامع، لما سبق عرضه، نحو قول المدير مثلا لأحد العمال: مدير المؤسسة يأمرك بكذا، بدلا من آمرك بكذا، بالخروج عن الأصل.

ومن أمثلته أيضا "مجيء الخبر بمعنى الأمر في القرآن في نحو قوله: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾[3]؛ ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[4]، ونظائره."[5]، والدعاء ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ۝١٠﴾[6].

---

(١) رواه البخاري في كتاب المغازي، باب (فضل من شهد بدرا): صحيح البخاري، مجـ٣، جـ٥، ص١٠.

(٢) ابن القيم الجوزية: الفوائد، المكتبة الثقافية، لبنان، ١٩٩٣، ص١٤-١٥.

(٣) البقرة/ بعض الآية ٢٣٣.

(٤) البقرة/ بعض الآية ٢٢٨.

(٥) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، جـ١ ص١٠٤.

(٦) الذاريات/ ١٠

وإلى جانب ذلك فصّلوا أغراض الأساليب البلاغية؛ حين تخرج العبارة خبرية كانت أو إنشائية عن معناها الحقيقي والمفهوم من الصيغة إلى غرض آخر.

وإلى جانب خروج الخبر إلى الإنشاء، قد يخرج إلى أغراض أخرى، نحو: الوعيد ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ ﴾[1]، والتعظيم، نحو ﴿ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ ﴾[2] والتحقير والتبكيت نحو: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾[3]... وغيرها.

وكذلك مختلف الأساليب الإنشائية؛ حيث تتعدد الأغراض البلاغية التي تخرج إليها، وتستفاد من قصود المتكلم وأحوال السياق. فقد يخرج الاستفهام (الاستخبار) عن معناه الحقيقي (طلب الفهم، أو طلب الخبر)، إلى الخبر نحو الاستفهام الإنكاري في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾[4] والاستفهام التقريري نحو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[5] وقد يخرج إلى التكثير ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا ﴾[6]، والتوبيخ ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾[7].

(١) فصلت/ بعض الآية ٥٣.
(٢) الصافات / بعض الآية١٥٩
(٣) الدخان / ٤٩.
(٤) الاحقاف/ بعض الآية٣٥.
(٥) الأعراف/ بعض الآية ١٧٢.
(٦) الأعراف/ بعض الآية ٠٤
(٧) الصف/ ٢.

وكذلك الأمر والنهي والنداء... وغيرها، كل منها يخرج إلى أغراض بلاغية فصّلتها كتب المتقدمين والمتأخرين، نحو أغراض: النصح والإرشاد، الكراهة، الدعاء، اليأس، الالتماس، التهديد، التعجيز،... ولقد تناول (أحمد المتوكل) موضوع انتقال الجملة من معناها المفهوم من الجملة إلى معنى آخر، وكيف يتم التأويل الدلالي من الاستفهام الظاهر مثلا إلى الطلب، في نحو: هل تستطيع أن تناولني الملح؟، موازنا بين اقتراحات السكاكي في هذا الموضوع وتحليله الذي يضبط علاقة المعنى الصريح بالمعنى المستلزم مقاميا، وبين ما يعرضه المحدثون لوصف الظاهرة نفسها، نحو مبادئ (جرايس) وتصنيف (سورل) للأفعال الكلامية. وقد خلص إلى نقاط اشتراك كثيرة لتحليل الظاهرة، فضلا عن تبدّي إرهاصات قيمة في اقتراحات السكاكي تمكّن من تحديد المعنى المنتقل إليه[1].

فقد ذكر السكاكي مراحل انتقال الدلالة في نحو قوله مثلا: "إذا قلت لمن تراه يؤذي الأب: "أتفعل هذا؟" امتنع توجيه الاستفهام إلى فعل الأذى لعلمك بحاله، وتوجه إلى ما لا تعلم مما لا يلابسه من نحو: أتستحسن؟ وولد معنى الإنكار والزجر. أو كما إذا قلت لمن يهجو أباه مع حكمك بأن هجو الأب ليس غير هجو النفس: هل تهجو إلاّ نفسك؟ أو: غير نفسك؟

(١) أحمد المتوكل: اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم، ص١٧

امتنع إجراء الاستفهام على ظاهره لاستدعائه أن يكون الهجو احتمل عندك توجها إلى غيره، وتولد منه معنى الوعيد والزجر."[١].

هذه بعض مباحث البلاغة العربية، وغيرها كثير مما يمكن ربطه بمقامات تواصلية حية، تجعل من الدرس البلاغي العام واقعا حيا، يحياه المعلم والمتعلم على حد سواء. ونسجل في الأخير بأن البلاغة العربية، وحدَها، بمباحثها العديدة، تقدم نظرية كاملة للاتصال، والمقاربة بينها وبين اللسانيات التداولية أكثرُ مِن ممكنة، بل ويمكن القول بأن التداولية وجه من وجوه البلاغة. ولقد اتضح أن الدرس البلاغي العربي القديم قد عرف نظرية بلاغية متطورة جدا، وهي نظرية للتواصل عند كثير من الدارسين، لا تختلف عما تعرضه اللسانيات التداولية الحديثة.

وهي من ناحية أخرى ذات صلة وثيقة بالتداول اللغوي، حيث إنها تطرقت إلى العملية التواصلية التي تعد أساس الدرس التداولي الحديث.

وكما تبين، فإن كلا من مباحث الإنشاء والخبر وأغراض الأساليب البلاغية، والصدق والكذب، لها علاقة بنظرية أفعال الكلام؛ أحد مفاهيم اللسانيات التداولية.

وإذا كانت البلاغة العربية في أوجز تعريفاتها هي مطابقة المقال لمقتضى الحال، فهي لا تختلف عن اهتمامات اللسانيات التداولية التي هي

(١) السكاكي: مفتاح العلوم، ص١٤٧

دراسة اللغة حال الاستعمال؛ أي الكلام، بما يكتنفه من أحوال المتكلمين ، وعناصر المقام وكل ملابسات التواصل. وبذلك فهما متداخلان ، لاشتراكهما في هذه القضايا وغيرها.

مراجع البحث:

١- **ابن الأثير**: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ١٩٩٠م.

٢- **ابن جني**: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دت.

٣- **ابن خلدون**: مقدمة العلامة ابن خلدون المسمى: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، نسخة محققة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.

٤- **ابن رشيق**: العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

٥- **ابن فارس**: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، حققه وقدم له مصطفى الشويمي،مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت،لبنان،١٩٦٣م.

٦- **البخاري**: صحيح البخاري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

٧- **تمام (حسان)**: المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة (مقال)، مجلة فصول، مج٧، ع ٣ و٤، أفريل-سبتمبر ١٩٨٧م.

٨- **التهانوي**: كشاف اصطلاحات الفنون، وضح حواشيه أحمد حسن ثبج، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩١ م.
الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، د.ت، د.ط.

٩- **الجرجاني (عبد القاهر)**: دلائل الإعجاز في علم المعاني، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، حققه وضبطه وعلق عليه محمد رضوان مهنا، مكتبة الإيمان، المنصورة، القاهرة، د.ت.

١٠- **الجوزية (ابن القيم)**: - الفوائد، المكتبة الثقافية، لبنان، ١٩٩٣م. - بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د.ت.

١١- **الرازي**: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، عارضه بأصوله وحققه بالمقارنة مع أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني وبمصادره الأخرى وعلق عليه: نصر الله حاجي مفتي أوغلى، دار صادر بيروت، ط١، ٢٠٠٤ م.

١٢- **الزركشي** : البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الجبل، بيروت، لبنان، ١٩٨٨ م.

١٣- **صلاح إسماعيل**: نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، الدار المصرية السعودية، القاهرة، ٢٠٠٥ م.

١٤- **العمري (محمد)**: في بلاغة الخطاب الإقناعي، أفريقيا الشرق - ط ٢ - ٢٠٠٢ م.

١٥- **السكاكي**: مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٧م.

١٦- **السيوطي**: شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، وبهامشه: أحمد الدمنهوري: حلية اللب المصون على الجوهر المكنون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ت.

١٧- **شاهر (الحسن)**: علم الدلالة ؛ السيمانتيكية والبرجماتية في اللغة العربية، دار الفكر، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠١م.

١٨- **الطلحي (ردة الله)**: دلالة السياق، رسالة دكتوراه (مطبوعة) سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها، (٣٣)، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٩- **العسكري (أبو هلال)**: -كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٨٦ م . الفروق في اللغة، مصححة ومقابلة على عدة مخطوطات ونسخ معتمدة ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط٧، م١٩٩١م.

٢٠- **فيليب بلانشيه**: التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر صابر الحباشة، دار الحوار، سورية، ط ١، ٢٠٠٧م.

٢١- **فضل (صلاح)**: : بلاغة الخطاب وعلم النص، أدبيات، الشركة المصرية العالمية، لونجمان، إشراف محمود مكي علي، ط١، ١٩٩٦م.

٢٢- **الفقي (صبحي إبراهيم)**: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت، جـ٢ ص١٩١.

٢٣- **القزويني**: الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح محمد عبد المنعم خفاجي، منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط٥، ١٩٨٠م.

٢٤- **لاشين (عبد الفتاح)**: ابن القيم وحسه البلاغي في تفسير القرآن، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط١، ١٩٨٦م.

٢٥- **مطلوب (أحمد)**: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، عربي، مكتبة لبنان ناشرون، ط٢، ٢٠٠٠ م.

٢٦- **المتوكل (أحمد)**: - اقتراحات من الفكر اللغوي العبي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي، البحث اللساني والسيميائي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم٠٦، جامعة محمد الخامس، المملكة المغربية، ماي١٩٨١. اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، ١٩٨٩م.

٢٧- **المسدي (عبد السلام)**: التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط١ / ١٩٨١ ،ط٢ ١٩٨٦ م.

٢٨- **السكاكي**: مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٧ م.

٢٩- **نحلة (محمود أحمد)**: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٢ م.